

وجانة جويلية 2003

تصورات في الإصلاح المحلي 1

إن الأوضاع التي نحيها ، من خلال الممارسة اليومية لمسؤولياتنا الانتخابية على مستوى المجالس المحلية البلدية ، تجعلني أعمل جاهدا للفت انتباه السلطات العليا إلى ضرورة إعادة النظر في وضع البلدية أو، على الأقل، في وضع المنتخب وخاصة الهيئة التنفيذية، وذلك عن طريق الرفع من قيمتها المعنوية الكبيرة في نفسية المواطن، وإعطائها بعدا استراتيجيا أكبر، بما يجعلها الركيزة الأساسية للدولة، والكيان الذي لا يتضعع في كل الأحوال.

إنني لا أرى طريقا آخر ، غير البلدية، لتطوير وضع الدولة في أذهان الناس وتحسينه، كما لا أرى من وسيلة أخرى غير إيلاء العناية اللازمة لهذه المؤسسة من خلال تزويدها بترسانة قانونية، وإمكانيات مادية لتستطيع، باقتدار، صنع الصورة المثلى للدولة في الضمير الجمعي للمواطنين.

فالبلدية، هي الخلية الأساسية للدولة محليا، والقاعدة التي تحمل كل الإسقاطات المركزية للسياسات والبرامج التنموية المختلفة، وهي الواجهة التي يتناسق فوقها كل الشركاء في المجتمع من جهة، والدولة من جهة أخرى، في عملية تنموية من المفترض أن تلمس جميع المواطنين وتتعكس على حياتهم اليومية.

وجانة في أوت 2003

تصورات في الإصلاح المحلي 2

إن النظر برؤية وعمق في إصلاح أوضاعها- أي الخلية الأساسية للدولة محليا- بات من أوجب واجبات الدولة، وكل تقاعس في هذا الأمر يؤدي بالضرورة إلى عدم التكفل بانشغالات المواطن الحقيقية باعتبار أن دور البلدية هو تنفيذ سياسات الدولة، وبرامجها ذات الأثر الإيجابي على المجتمع ككل، والمواطن بصفة خاصة. ولتنفيذ السياسات وتطبيق البرامج، لا بد لمسئول البلدية، مهما كان وضعه، أن يحوز الأدوات اللازمة، والآليات والإمكانيات، للوصول إلى الأهداف المرسومة محليا، والتي تنسجم مع التوجه التنموي العام للدولة.

فعدم التكافؤ الموجود بين ما يجب أن نفعله كمسؤولين محليين، والإمكانيات الموضوعية تحت تصرفنا لبلوغ تلك الأهداف، هو أولى الإشكاليات التي تحتاج المعالجة من طرف أولى الاختصاص.

وكما هو معلوم لا يمكن بتاتا تطبيق سياسات الدولة وبرامجها التنموية في ظل غياب إمكانيات تتناسب مع الأهداف المتوخاة.

وبالرغم من قناعتني الكبيرة بأن الإمكانيات المادية وحدها لا تبني مستقبل أمة، فضلا عن بلدية، وبالتالي لا يجب أن نبقي مكتوفي الأيدي لهذا السبب، بل على العكس من ذلك؛ فالحياة المحلية في حاجة لأفكار بسيطة لكنها عامرة بالواقعية والإبداع، بهدف تحسين الأوضاع، إلا أن تجاهل هذا الأمر كلية يوقعنا لا محالة في عجز تام للتكفل بالانشغالات اليومية والمشروعة للمواطنين.

وجانة في سبتمبر 2003

تصورات في الإصلاح المحلي 3

إن أهم عوامل التمكين لإخراج البلدية من عزلتها أرى جملة أمور أهمها:

1- تدعيم موقع الرئيس ونوابه قانونيا وماديا، وتمكينهم من الصلاحيات مع مراقبتهم.

2- تدعيم الحضيرة البلدية بالوسائل والتجهيزات للتدخل في شتى الظروف.

3- تمكين البلدية من التأطير البشري النوعي لمختلف مصالحها.

4- وضع ميكانيزمات للجباية المحلية تعود بالنفع على التنمية، وتمكينها من استغلال الثروات المحلية أو الحصول على نسبة منها مثال (الفلين، حصى الوادي... الخ)

5- اعتماد مبدأ التكوين الإجباري للهيئة التنفيذية.

6- اعتماد سياسة التحفيز لمسئولي البلديات الذين يثبتون كفاءة وقدرة على التسيير.

7- تشجيع رؤساء البلديات، وحثهم على خلق فضاء على شاكلة نادي رؤساء البلديات، لتبادل الأفكار وبلورة مواقف تخص التنمية المحلية وخاصة بالنسبة للبلديات المتجاورة جغرافيا.

إن أولى خطوات الإصلاح تتمثل في البحث عن التوازن بين الأهداف الواجب بلوغها محليا في مجال التنمية و وسائل تحقيق ذلك ميدانيا.